

Distr.: General
2 February 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 2 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

يُشرفني أن أبلغكم بأن مجلس الأمن يعتزم أن يعقد، برئاسة مالطة، مناقشة مفتوحة في 14 شباط/فبراير 2023 بشأن موضوع "ارتفاع مستوى سطح البحر - آثاره على السلام والأمن الدوليين"، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين". وفي هذا الصدد، أعدت مالطة مذكرة مفاهيمية (انظر المرفق). وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فانيسا فريزر
السفيرة فوق العادة والمفوضة
الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 2 شباط/فبراير 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة المقرر أن يجريها مجلس الأمن بشأن موضوع "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين: ارتفاع مستوى سطح البحر - آثاره على السلام والأمن الدوليين"، في 14 شباط/فبراير 2023، الساعة 10:00

أولا - معلومات أساسية

تغير المناخ وآثاره، ولا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر، على السلام والأمن

لقد أصبحت عواقب تغير المناخ على السلام والأمن أشد وقعا في جميع أنحاء العالم. ومن تجلياتها المختلفة تزايد فترات الكوارث المناخية المفاجئة والشديدة، والجفاف، وتزايد درجات الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر، مما يزيد من الضغوط على عاتق البلدان التي تعاني أصلا من الضعف. ويؤدي هذا الأثر "المضاعف للتهديد" بدوره إلى زيادة المخاطر على السلام والأمن في سياقات مختلفة.

وقد أشار الأمين العام إلى تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التي تبين أن الاختلال المناخي الناجم عن الأنشطة البشرية يتسع نطاق انتشاره وتزداد شدته، داعياً إلى اتخاذ إجراءات مناخية بمزيد من الجرأة من أجل صون السلام والأمن الدوليين فقال: إن "من الواضح أن تغير المناخ وسوء الإدارة البيئية من العوامل المضاعفة للمخاطر. وحيثما تكون القدرات على مجابهة تغير المناخ محدودة، ويكون الاعتماد كبيرا على الموارد الطبيعية وخدمات النظم الإيكولوجية المتقلصة، مثل المياه والأراضي الخصبة، يمكن أن تنفجر المظالم والتوترات، مما يُعقد جهود منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام".

وما زالت مخاطر الأمن المناخي المتصلة بالمحيطات تتشكل واقعا يوميا يواجهه العديد من البلدان، حيث إن هذه التهديدات تخلف أثرا بالغا على الدول الجزرية والمناطق الساحلية. فمع وجود المناطق الساحلية المنخفضة التي يقطنها أكثر من 600 مليون نسمة والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تضم أكثر من 60 مليون نسمة، أضحت التهديدات الناجمة من تغير المناخ على سلامتها وأمنها واضحة لأن الضغوط على محيطات العالم تهددها في وجودها.

ومن شأن استمرار وتسارع وتيرة ارتفاع مستوى سطح البحر أن يعطل البنى التحتية الحيوية ويعرض المجتمعات الساحلية المنخفضة والدول الجزرية بأكملها لخطر الغمر وفقدان الأراضي. فقد جاء في بيانات علمية ما يفيد بأن ارتفاع مستوى سطح البحر سيؤدي إلى تشريد الملايين من الأشخاص في السنوات القادمة، ومئات الملايين بحلول عام 2100. وستكون للعواقب الإنسانية آثار بالغة على النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، بإسهامها في زيادة تفاقم حالة عدم الاستقرار السائدة في المناطق التي تعاني أصلا من توترات قائمة على الموارد، كالغذاء والماء. ويتعين تحليل الأبعاد الجنسانية لهذه المخاطر وأوجه الضعف، على أن يجري ذلك أيضا في السياق العالمي المتغير للتهديدات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديدا حقيقيا لسيادة الدول. ويتمثل أحد أشد تلك العواقب وقعا في فقدان كيان الدولة. ومع تعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية في المقام الأول لكوارث مناخية مفاجئة تزداد من حيث شدتها وتؤثر على المجتمعات الساحلية في جميع أنحاء العالم، أصبح ارتفاع مستوى سطح

البحر خطراً يهدد هوية وأمن هذه المناطق وقادراً على القضاء تماماً على دول ذات سيادة بأكملها. وتتعلق الآثار الخطيرة الأخرى بأوجه التغيير في الجغرافيا البحرية، بما في ذلك تعيين الحدود البحرية، وفتح قطاعات استغلال جديدة وتعقيد طابع المنازعات البحرية؛ وتسرب مياه البحر في منسوب المياه الجوفية، مما يزيد من تفاقم قضايا الأمن المائي.

إن الصلة بين تغير المناخ والأمن موضوع راسخ، يقترن بأساس علمي قوي مفاده أن الآثار الأمنية لتغير المناخ سيتواصل إسهامها في تفاقم أوجه الضعف القائمة منذ أمد طويل إضافةً إلى إسهامها في المخاطر الناشئة. وهذه الصلة بين المناخ والأمن حاضرة في تأثيرها على محيطنا - الذي يشكل أكبر موطن منفرد على كوكبنا.

ونحن، بحماية محيطاتنا، نحمي مواطنينا وسبل معيشتهم وأمن دولنا. ولهذه الشواغل انعكاسات قانونية واقتصادية وسياسية وأمنية. ففي حين أن لجنة القانون الدولي تنتظر في المسائل القانونية المتصلة بكيان الدولة وحماية الأشخاص المتضررين من ارتفاع مستوى سطح البحر، يتعين على مجلس الأمن أن يستفيد من إعرابها عن القلق من الآثار الأمنية المحتمل أن تنشأ عن ارتفاع مستوى سطح البحر، وأن ينظر في الشواغل السياسية والأمنية ذات الصلة وأن يركز اهتمامه على سبل منعها وبناء القدرة على الصمود.

ثانياً - أسئلة موضوعية وتوجيهية

في إطار رئاسة مالطا لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير 2023، تهدف هذه المناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري إلى إلقاء الضوء على المخاطر التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر على السلام والأمن الدوليين، واستكشاف السبل التي يمكن لمجلس الأمن من خلالها التصدي لهذه المخاطر في هيكل الأمن العالمي، والاستثمار في الآليات الوقائية.

وبالنظر إلى أهداف المناقشة، يمكن أن تساعد الأسئلة التالية في توجيه مداخلات الدول الأعضاء، التي تشجع أيضاً على تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة:

- 1 - كيف يمكن لمجلس الأمن أن يسهم على أفضل وجه، بالتآزر مع سائر هيئات الأمم المتحدة، في الدفع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة المخاطر على السلام والأمن الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر وسبل التصدي لها، إضافة إلى منع التوترات ومخاطر النزاع الناجمة عن ذلك؟
- 2 - كيف سيُعرّض ارتفاع مستوى سطح البحر كيان الدول للخطر، بما في ذلك كيان الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكيف تؤثر محدودية الإجراءات الرامية إلى التصدي لتغير المناخ واقتارها إلى الطموح على سيادتها وسلامة أراضيها؟
- 3 - ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة المحلية في التصدي للمخاطر الأمنية والإنسانية المتصلة بارتفاع مستوى سطح البحر؟
- 4 - كيف يمكن لمجلس الأمن أن يستجيب للترابط الثلاثي بين عدم المساواة بين الجنسين وهشاشة الدول وقابلية التأثر المناخي، وما هي الإجراءات التي يمكن تحديدها لتعزيز تولي المرأة أدوراً قيادية وإدماجها في عملية صنع القرار؟

ثالثاً - الشكل

يتولى رئاسة المناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري وزير الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة في مالطة، إيان بورغ. وفيما يلي قائمة بأسماء المتكلمين الذين سيقدمون إحاطات إلى المجلس.

- الأمين العام
- رئيس الجمعية العامة
- الرئيس المشارك للفريق الدراسي المعني بارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي التابع للجنة القانون الدولي
- مقدم إحاطة من ممثلي منظمات المجتمع الدولي

وعلى الدول الأعضاء الرغبة في المشاركة حضورياً أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين من خلال النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين (eSpeakers) في البوابة الإلكترونية للوفود (e-deleGATE). ويجب أن تحل في النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين في البوابة الإلكترونية للوفود رسالة توجّه إلى رئيسة مجلس الأمن تتضمن طلباً للمشاركة وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وتكون موقعة حسب الأصول من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة. وسيُفتح باب التسجيل للمشاركة في تلك الجلسة يوم الخميس، 9 شباط/فبراير 2023، الساعة 9:30.

وبغية ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء، ينبغي ألا تتجاوز مدة البيانات ثلاث دقائق.

وتعتزم الرئاسة إعداد تجميع لجميع البيانات الملقاة في المناقشة المفتوحة والمقدمة إليها. وفي هذا الصدد، تُشجّع الدول الأعضاء على إرسال بياناتها مسبقاً بتوجيه رسالة بالبريد الإلكتروني إلى unsc.newyork@gov.mt.